أكد أن مصر تفاوض الدول الثلاث على تمويل مشروعات

البلاوي: حصلنا على 12 مليار «بالكامل» من الكويت والسعودية والإمارات

مصري يمشي بجانب مدرعة ناقلة جند في القاهرة امس (أ.ب)

القاهرة ـ وكالات: أكد رئيس الوزراء المصري حازم الببلاوي، امس أن بلاده تتفاوض مع السعودية والامارات والكويت على حزم تمويل جديدة، عقب الحصول على مساعدات بالكامل قيمتها 12 مليار دولار من الدول الثلاث.

وحول المفاوضات، قال الببلاوي «لن أفصح عن الرقم، الموضوع مازال قيد الحوار مع الدول الثلاث».

وشدد الببلاوي على أن مصر حصلت «بالكامل» على 12 مليار دولار مساعدات من دول السعودية والامارات والكويت، منها 6 مليارات دولار كودائع و3 مليارات لشراء مواد بترولية و3 مليارات كمنحة.

وأعلن الببلاوي في مقابلة صحافية مع «المصري اليوم» أن الدولة لن ترفع الحد الأدنى للأجور «لأن الميزانية لا تسمح».

وردا على سؤال عما اذا كانت الحكومة سترفع الحد الأدنى للأجور البالغ حاليا 730 جنيها شهريا، قال الببلاوي: «لن نرفع الحد الأدنى للأجور لأن الميزانية لا تسمح بالاضافة الى أن الحد الأدنى يختلف عن متوسط الأجر».

وأوضح رئيس الوزراء أنه في المقابل مهتم أكثر بتطبيق الحد الأقصى للأجور لكن «هناك صعوبات في تفعيله لوجود أموال لا يتم معرفة مصدرها».

وتعد زيادة الحد الأدنى للأجور من المطالب التي يترقب كثيرون تنفيذها في بلد يعيش أكثر من 40٪ من سكانه البالغ عددهم نحو 85 مليون نسمة على أقل من دولارين يوميا.

وقال الببلاوي للصحيفة ان الحد الأقصى للأجور سيطبق على رؤساء الشركات الكبرى والبنوك وكذلك على ممثلي الحكومة في الشركات الخاصة أو المساهمة.

وأضاف أن سعر توريد محصول القمح في الموسم الجديد عام 2014 سيبلغ 410 جنيهات للاردب (150 كيلوغراما)، وصرح الببلاوي للصحيفة بقوله «سنرفع سعر توريد القمح الى 410 جنيهات».

ويبدأ موسم حصاد القمح في منتصف أبريل وينتهي في منتصف يوليو. وبلغ سعر توريد محصول القمح خلال الموسم الماضي ما بين 390و400 جنيه للأردب وفقا لدرجة النقاء. واشترت الحكومة من الفلاحين نحو 3,6 ملايين طن.

وتشتري مصر عادة نحو 10 ملايين طن من القمح سنويا من الأسواق الدولية وتستخدم خليطا من القمح المحلي والقمح المستورد لانتاج الخبز المدعم الذي يعتمد عليه ملايين المصريين.

وقال الببلاوي للصحيفة ان بلاده أكبر مستورد للقمح في العالم وتعاني «من عجز شديد في الصوامع اللازمة للتخزين ونسعى لحل تلك المشاكل».

الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان: نتفق مع دول «التعاون» بالوقوف مع الشعب المصري

أكدت الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان أن للشعوب الحق لتقدير مصيره بإرادة حرة، مضيفة في بيان أمس أنها تتضامن مع الشعب المصري الذي اختار أن يكون حرا وينحو بمصر إلى مستقبل زاهر وترك جميع الشوائب خلف ظهره والرقي بدولة مصر وإرسائها الى بر الأمان وذلك من خلال الاستقرار السياسي والاقتصادي والتكاتف بين الشعب لما فيه من مصلحة عامة لهذا الوطن».

وأدانت الجمعية الأعمال التخريبية التي تستهدف زعزعة الأمن والاستقرار في مصر من محاولة اغتيال وزير الداخلية المصري مرورا بحرق أقسام الشرطة والمرافق العامة والتي يسعى فيها المخربون الى تعطيل تطبيق خارطة الطريق التي يتطلع إليها الشعب المصري لتحقيق آماله وطموحاته.

وتابعت في بيانها «ان أي مساس بذلك الأمن وبالإرادة الشعبية لأبنائها بمختلف فئاتهم وطوائفهم وتوجهاتهم السياسية، يمثل اعتداء على الدولة المصرية ووجودها والتي اعتاد العالم كله على استقرارها، وما تقدمه للعالم في المجالات المختلفة من نماذج في الدولة والرقي والمدنية والتعايش السلمي والقضاء العادل، وان أي اعمال فوضى ستنعكس سلبا على العالم العرب ومحيط مصر كله».

وختم البيان «إننا في الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان نتفق مع بيان دول مجلس التعاون الخليجي الذي صدر يوم الثلاثاء بتاريخ 2013/9/10 الذي اكدوا فيه وقوفهم مع الشعب المصري وإرادته قلبا وقالبا، ونؤكد على تضامننا مع شعب مصر وأمنه واحترام خياراته وقراراته واتجاهه نحو إعادة الحياة الى طبيعتها».

القرضاوي: العلمانيون متآمرون.. والله سيعاقب السيسي في الدنيا قبل الآخرة

القاهرة ـ وكالات: قال الداعية يوسف القرضاوي، إن وزير الدفاع المصري والقائد العام للقوات المسلحة، الفريق أول عبدالفتاح السيسي، قد مارس ما وصفه بـ «المكر والبغي» مضيفا أن الله «سيعاقبه في الدنيا قبل الآخرة»، كما هاجم التيار العلماني في مصر، متهما إياه بالتآمر.

وقال القرضاوي، في سلسلة تغريدات عبر صفحته بموقع تويتر: «ثلاث خصال يعجل الله عقوبتها في الدنيا: النكث والمكر والبغي، وذلك ما قام به السيسي ومن معه وسيعاقبهم الله في الدنيا قبل الآخرة».

وأضاف القرضاوي أن الدين الإسلامي «جاء بعقائد توافق الفطرة، ومفاهيم تخاطب العقل، وشرائع تحقق العدل»، وهاجم من وصفهم بالعلمانيين واللادينيين في مصر قائلا إنهم «أضمروا الشر للإسلاميين في مصر من الحكم، وأخرجوهم من الحكم مظلومين مقتولين مسجونين» على حد وصفه.

وكان القرضاوي قد تطرق في خطبة الجمعة الماضية من العاصمة القطرية، الدوحة، إلى تطورات الأوضاع في مصر، معتبرا أن من يحكم البلاد اليوم، وبينهم السيسي ووزير الداخلية اللواء محمد إبراهيم، والرئيس المؤقت عدلي منصور «قتلة سيقتلهم الله» على حد قوله.

يشار إلى أن القرضاوي من بين أبرز المنتقدين لعملية عزل الرئيس محمد مرسي، ويواجه في مصر دعاوى قضائية يطلب بعضها إسقاط الجنسية عنه بسبب مواقفه.

آشتون: الاتحاد الأوروبي مستعد لمساعدة مصر وليس للتدخل

القاهرة ـ أ ش أ: أكدت كاترين آشتون الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية بالاتحاد الأوروبي أنها على استعداد للعودة إلى مصر قريبا «لتقديم دعم ومساعدة الاتحاد الأوروبي وليس للتدخل».

وقالت آشتون ـ في كلمتها أمام البرلمان الأوروبي، التي وزعتها سفارة الاتحاد الأوروبي بالقاهرة امس ـ ان مصر بلد عظيم وشريك قوي للاتحاد الأوروبي، موضحة أن الاتحاد يريد النجاح لمصر ويرغب في دعمها للقيام بذلك مع المبادئ والقيم التي نحتفظ بها.

وأضافت «انه وفي المرة الأخيرة التي كنت فيها في هذه القاعة قبل العطلة الصيفية، كنت في طريقي إلى مصر ولقد قمت بزيارة مصر ثلاث مرات منذ اجتماعنا الأخير».

وأوضحت أن هذا الصيف كان صيفا من الاتصالات والمناقشات مع العديد من البلدان ولكن الأهم من ذلك كله، مع كثير من الناس داخل مصر، وقالت انها ذهبت وكانت مثل أي وقت مضى تحث على المضي قدما نحو مستقبل ديموقراطي كما طالب أولئك الذين وقفوا في ميدان التحرير، ومنهم من توفي في بعض الأحيان في الميدان وكانوا يعتقدون أن ذلك هو الأفضل لمستقبل بلادهم.

وأشارت إلى أنها ذهبت في تلك الزيارة لرؤية محمد مرسي حين كان رئيسا وقالت له ان الوقت ينفد منه ومن بلاده، وكان من الواضح أن الفشل في تحقيق التغيير السياسي والاقتصادي للشعب المصري قد أدى إلى احتمال حدوث مظاهرات ضخمة واضطرابات.

وأوضحت أن لقاءاتها مع المجتمع المدني في تلك الزيارة أظهرت مدى اغترابهم من الحكومة، ولم تقل منظمة واحدة أي شيء إيجابي عن الوضع.

وأضافت انه وكما تعلمون فإننا كنا نعمل لعدة شهور لدعم حل سياسي يشهد تقدما حقيقيا يشمل المعارضة في ذلك الوقت والاستماع إلى الناس، عملية كان من شأنها أن تساعد مصر لتكون أكثر ديموقراطية وازدهارا.

وقالت لقد بدا لي أن هناك رئيسا «يعتقد أنه يكفي أن يكون منتخبا وليس شخصا يفهم أن الديموقراطية تتطلب المزيد».

وقالت انها كانت موفقة جدا في الممثل الخاص برناردينو ليون الذي أسس علاقات متينة مع جميع الأطراف في الحياة السياسية المصرية.

وأشادت بجهود ليون في الأسابيع العديدة التي قضاها في مصر نيابة عنها.

وأضافت ان هذا يعني أنه عندما عدت مع بيرغر تمكنا من التواصل مع الراغبين في تعزيز مستقبل ديموقراطي ومع جميع القوى السياسية الرئيسية في مصر.

وتابعت انها تود أن تكون واضحة تماما أن مبادئنا كانت هي أساس مناقشاتنا في مصر فنحن لا ننحاز إلى أي جانب طبقا لاختياراتهم ولكن كنا واضحين فنحن نؤمن بدستور يدعم الديموقراطية ونحن نؤمن بدولة القانون ونؤمن بالعدل كما نؤمن باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وقالت ان تلك هي الرسائل التي قدمناها باستمرار في مصر خلال العامين الماضيين من خلال 11 زيارة لها والعديد من الزيارات التي قام بها المبعوث الخاص والدول الأعضاء وأنتم كبرلمانيين والكثير، تلك مبادئ أساسية للمضي قدما، لذلك عدت مرة أخرى لمصر عندما رأيت تغييرات للتأكيد على تلك المبادئ للذين تقلدوا السلطة، إلى الفريق السيسي، إلى الرئيس منصور، ثم إلى نائب الرئيس البرادعي ووزير الخارجية فهمي.

وأضافت انها تحدثت عن ضرورة الشمولية والخطر الحقيقي الناجم من استبعاد أطراف من المجتمع والحاجة إلى إطلاق سراح السجناء السياسيين.

والتقت مع شباب حركة تمرد الذين جمعوا أكثر من 20 مليون توقيع وكانوا جزءا أساسيا في التعبير عن القلق المتزايد لدى الكثير من الناس، وبطبيعة الحال، تقابلت مع حزب الحرية والعدالة في تلك الزيارة.

وأوضحت انه تم استدعاؤها إلى مصر من قبل أصحاب المصلحة الدوليين بما في ذلك أميركا، ولكن أهم استدعاء كان من المصريين للحديث مع الجميع والتوصل إلى عناصر اتفاق وليس للوساطة، وقد كان هناك تخوف منا ومنهم أن تحدث اشتباكات مع احتلال الإخوان للساحات ودعوة المتشددين بالتحرك تجاه تلك الساحات تخوفا (جزئيا) من تراكم الأسلحة التي لم يثبت وجودها، وكانت هناك أيضا تخوفات متزايدة من الإرهاب في سيناء.

وقالت اشتون: دعوني أكون صريحة، لم أكن وسيطة، لقد عملنا من خلال عناصر خطة تتمثل في بناء الثقة وضمان الشمولية وتعزيز وتعميق منهجنا الذي يعتمد على القيم، هذه العناصر ـ التي لاتزال مطروحة ـ ستدعم مستقبل شامل لمصر، وبهذه الصفة تقابلت مع القادة مرة أخرى، كما التقيت حزب النور السلفي وحركة 6 أبريل ومحمد مرسي. وتناولنا هذه العناصر بالتفصيل وقلنا للجميع ما نعتقد أنه مطلوب، وزار برناردينو الساحات وتحدث إلى الناس هناك أيضا، ولقد عملنا بشكل وطيد مع جميع دول المنطقة التي لها مصلحة.

وكانت زيارة برناردينو ليون مع نائب وزير الخارجية الأميركي وليام بيرنز ووزراء خارجية كل من قطر والإمارات للشاطر في السجن من مظاهر هذا العمل المشترك.

وأشارت إلى أن مستوى العنف والاستقطاب بين الشعب المصري ينذر بالخطر، مضيفة «أشعر بالبغض والكراهية تجاه جماعة الإخوان والأعداد المتزايدة والمخاوف المتزايدة من الجماعات الدينية من المجتمع المسيحي الذي حرقت العديد من كنائسه».

ودعوت في أغسطس إلى عقد جلسة لمجلس الشؤون الخارجية في أعقاب العنف الرهيب وأدنت العنف نيابة عن الاتحاد الأوروبي ولدينا مخاوف متزايدة بشأن مستقبل البلاد.

وقالت ان الدول الأعضاء قامت بتجميد تراخيصها للمعدات التي يمكن أن تستخدم في القمع الداخلي ويقومون بمراجعة التعاون الأمني بما في ذلك صادرات الأسلحة. وأضافت أنها تريد أن تقول شيئا عن التمويل فنحن لا نوفر دعما للميزانية، نحن ندعم المشاريع الاقتصادية والاجتماعية للشعب خاصة الأكثر ضعفا واحتياجا للصحة والتعليم وبرامج التغذية في الأحياء الفقيرة وبرامج للنساء.

وقالت انها اقترحت على الدول الأعضاء أننا ينبغي أن نستمر في هذه البرامج ويجب علينا أن نواصل دعم الشعب،

«جنايات السويس» تبرئ جميع المتهمين بقتل متظاهري ثورة 25 يناير

القاهرة ـ يو.بي.اي: برأ القضاء المصري، امس، جميع المتهمين من تهمة قتل والتحريض على قتل متظاهرين بمحافظة السويس خلال أحداث ثورة 25 يناير 2011 التي أطاحت بنظام الرئيس الأسبق حسني مبارك.

وقضت محكمة جنايات السويس، بنهاية جلسة عقدتها امس بمنطقة التجمع الخامس في القاهرة الجديدة، ببراءة جميع المتهمين في قضية قتل المتظاهرين في محافظة السويس «شرق القاهرة» خلال أحداث ثورة 25 يناير التي أطاحت بنظام الرئيس الأسبق حسني مبارك.

وكانت نيابة السويس أحالت الى المحاكمة الجنائية، قبل نحو عامين ونصف العام، 10 من عناصر الأمن في مقدمتهم مدير أمن السويس السابق اللواء محمد عبد الهادي، و4 مدنيين هم رجل الأعمال ابراهيم فرج وأبناؤه الثلاثة، بتهمة قتل 17 شخصا واصابة 300 آخرين من متظاهري الثورة خلال يومي 25و28 يناير 2011.

الحكومة المصرية تقرر إنشاء لجنة عليا للطوارئ النووية والإشعاعية

القاهرة ـ يو.بي.آي: أصدر رئيس مجلس الوزراء المصري حازم الببلاوي، قرارا بانشاء اللجنة العليا للطوارئ النووية والاشعاعية.

وجاء في القرار الذي نشر في جريدة الجريدة الرسمية للدولة «الوقائع المصرية» امس أن يتولى رئيس هيئة الطاقة النووية والاشعاعية د.مصطفى عزيز، رئاسة اللجنة، ويتولى د.سيد علي المنجي منصب مقرر اللجنة.

وتضم اللجنة العليا في عضويتها 10 شخصيات هم ممثل واحد عن كل من هيئة الطاقة الذرية، وهيئة الطاقة النووية، وهيئة المحطات النووية لتوليد الكهرباء، وجهاز الاستخبارات العامة، ووزارة التنمية المحلية، وهيئة الأرصاد الجوية، كما تضمن ممثلين اثنين عن وزارة الدفاع والانتاج الحربي، وخبيرين من هيئة الرقابة النووية والاشعاعية.

وكانت الادارة المصرية أعلنت في العام 2007 عن تفعيل البرنامج النووي المصري الذي جرى تجميده عام 1986 على خلفية كارثة انفجار مفاعل تشيرنوبل في أوكرانيا، حيث بدأت في بناء مجموعة من المفاعلات النووية بمنطقة الضبعة «على ساحل البحر المتوسط في محافظة مرسي مطروح شمال غرب البلاد» بهدف انتاج الطاقة النظيفة وتوليد الكهرباء.

استمرار إغلاق معبر رفح البري لليوم الثاني على التوالي

القاهرة ـ كونا: أكد مصدر مصري مسؤول في ميناء رفح البري الحدودي امس استمرار اغلاق المعبر لليوم الثاني على التوالي أمام حركة العبور من الجانبين الفلسطيني والمصري بسبب العمليتين التفجيريتين برفح.

وقال المصدر في تصريح نقلته وكالة انباء الشرق الاوسط ان اغلاق المعبر «اجراء وقائي لحين صدور تعليمات أخرى» مشيرا الى أنه سيتم افتتاحه عقب استقرار الأوضاع في تلك المنطقة.

وكان تفجيرا رفح باستخدام سيارتين محملتين بكميات من المتفجرات أسفرا عن مقتل ستة عسكريين واصابة 17 آخرين بينهم عشرة جنود وسبعة مدنيين نتيجة استهداف مقر المخابرات الحربية وحاجز أمني بشمال سيناء.

وتزامنت العمليتان الارهابيتان مع حملة أمنية عسكرية موسعة ومتواصلة تقوم بها قوات من الجيش والشرطة في محيط مدينتي رفح والشيخ زويد شرقي العريش بشمال سيناء.

البنك المركزي المصري: النقود التي تحمل شعارات غير صالحة للتداول

القاهرة ـ وكالات: حذر مسؤول مصرفي رفيع المستوى بالبنك المركزي المصري، المواطنين من تداول أي من فئات النقد الورقية (البنكنوت) التي تحمل على أحد وجهيها أي نوع من الكتابة، أو علامات خاصة أو أختاما لشخصيات وشعارات كتابية أو رسومية، مؤكدا أنها غير قابلة للتداول الرسمي.

وأضاف المصدر، في تصريحات لـ«اليوم السابع»، أن وضع تلك العلامات والأختام من قبل مواطنين، على فئات النقد الورقية التي يصدرها البنك المركزي المصري، تفقدها ركنا أساسيا من علامات التأمين، ما يرجح إمكانية تزويرها، مؤكدا أن البنك المركزي المصري يواكب كل التطورات الدولية الخاصة بعلامات تأمين البنكنوت، والتي تتضمن عدم وضع أختام أو علامات على فئات النقد الورقية معمول بها في جميع دول العالم، لافتا إلى أن البنك المركزي المصري هو الجهة الوحيدة المنوط بها التعليق والتصريح بما يتعلق بفئات النقد الورقية والبنكنوت».

كانت هناك بعض العملات النقدية، فئة 10 جنيهات، مختومة بشعار «يسقط يسقط حكم العسكر»، وأيضا قيام أنصار جماعة الإخوان المسلمين بوضع أختام تحمل صورا وشعارات، للرئيس السابق محمد مرسي، كتبوا عليها «مصر ضد الانقلاب»، و«مرسي رئيسي».

مصادر: السيسي أصدر أوامر حاسمة بوقف أي تحركات للمطالبة به «رئيساً لمصر»

القاهرة ـ وكالات: أكدت مصادر رسمية وسياسية (مستقلة)، أن «أوامر حاسمة وقاطعة» صدرت عن الفريق أول عبدالفتاح السيسي، النائب الأول لرئيس الوزراء، وزير الدفاع والإنتاج الحربي، لوقف تحركات كانت قد بدأت فعلا بصورة، يصفها البعض بانها كانت «تلقائية» و«عفوية»، للمطالبة به رئيسا لمصر.

ما تتفق عليه روايات المصادر التي فضلت عدم الكشف عن هويتها أن «أجهزة رسمية رصدت تزايدا كبيرا في شعبية السيسي في الأيام التالية لإعلان عزل الرئيس مرسي في الثالث من يوليو الماضي».

هذه الشعبية زادت بعد الانهاء القسري لاعتصامي رابعة العدوية وميدان النهضة رغم الدماء التي سالت، والغضبة الحقوقية داخل مصر وخارجها.

ويقول احد المصادر ـ بحسب موقع الشروق المصري: «أعلى مستوى في شعبية السيسي، بلغه في الأيام التالية لفض اعتصامي رابعة والنهضة حيث نظر إليه، بحسب استطلاعات رأى على انه رجل لا يقبل الابتزاز، حتى ولو على خلفية دينية، وانه قادر على اتخاذ القرار وتحمل تبعاته، وانه لا يخشى رد فعل الغرب».

ووفقا لما ينقله مقربون من السيسي: «الرجل مدرك تماما، ومقر لما يقوله البعض من داخل أوساط القوات المسلحة والشرطة والمخابرات وغيرها من اجهزة الدولة، بل وما يقوله بعض الوزراء المحسوبين على الكتلة المدنية الليبرالية، عن ان الرئيس القادم يجب ان يكون من خلفية عسكرية، ولديه دعم كامل من القوات المسلحة، حتى يستطيع ضبط الأمور في البلاد التي تقترب بشدة بحسب تقديرات هؤلاء من أن تكون دولة رخوة.. لا ضابط فيها ولا رابط».

ويضيف المصدر المقرب من السيسي: «هناك من يتحدث عن حمدين صباحي، زعيم التيار الشعبي، وهناك من يقترح التعاون مع شخصية سياسية مثل عمرو موسى، بوصف الرجلين لديهما احترام وتقدير وادراك للدور الوطني للقوات المسلحة، واحدهما له تأييد شعبي كبير، والثاني له علاقات دولية لا يستهان بها، ويمكن لكليهما استبقاء السيسي وزيرا للدفاع ونائبا لرئيس الوزراء.. غير ان الأوضاع الآن في رأي كثيرين لا تحتمل صفقات بل تتطلب قوة الشكيمة»، مستبعدا أن يتم ترشيح بعض من الشخصيات السياسية والعامة «التي تولت أدوارا رسمية مؤخرا» رغم اقراره بأن «هناك كلام عن أشخاص في الرئاسة ولكن الوضع يتطلب وجود رئيس قوي ومدعوم جدا من الجيش والشرطة».

وتقر مصادر «الشروق» ان السيسي «متحسبا في هذا الصدد من أمرين، أولهما: غضبة القطاعات الثورية التي يعلم انها لم تكن أبدا على قلب رجل واحد مع كل من شاركوا في تظاهرات 30 يونيو، وان لحظة الاتفاق على مطلب التخلص من مرسى، كانت لحظة قصيرة حتميا، وان ترشح السيسي أو غيره من اصحاب الخلفية العسكرية السابقة سيستثير بالفعل حفيظتها، غير انه يسمع في هذا آراء تقول انه بعد تدخل الجيش لحسم المطلب الشعبي بازاحة الرئيس مرسي، لم يعد هناك مجال حقيقي لشعارات مثل يسقط يسقط حكم العسكر». السيسي وفقا للمصادر «متحسب ايضا من أن يأتي ترشيحه ليستثير قلقا دوليا، ويعيد فتح الملف الذي اغلق بالكاد حول ما إذا كان التدخل العسكري في 30 يوليو مكملا ومنفذا لمطلب شعبي، أم كان انقلابا عسكريا، وفى هذا يسمع السيسي من يقول مرارا وتكرارا ان الغرب والعالم، سيتعاملون مع من يحكم مصر ويحقق استقرارا سياسيا داخليا، ويبقي على اتفاقية السلام مع اسرائيل ولا يهز التحالفات المصرية الاقليمية أو الدولية».

وبحسب مصادر سياسية رفيعة: «هناك عواصم عربية أبدت اعجابا وتقديرا للأصوات المصرية المطالبة بترشح السيسي رئيسا، كون ذلك من شأنه ان يحقق الاستقرار في مصر، والتي تتسبب اضطراباتها إذا ما خرجت عن حدود معينة في قلق عربي واسع».

مصادر «الشروق» الرسمية، أكدت أن «هناك من يقول للسيسي ان الوقت يمر، وان عليه ان يحسم أمره، فإذا ما كان مصرا على الرفض، فعليه ان ينهي الممانعة التي أبداها في وجه أفكار البدلاء»، من ذوي الخلفية العسكرية من الجنرالات السابقين في القوات المسلحة أو جهاز المخابرات العامة.